

Distr.: General
14 August 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون
البند 74 من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار

مذكرة شفوية مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية تركيا لدى الأمم المتحدة بأن تُبلغكم بما يلي:

لقد أُبلغت تركيا باتفاق وُقِعَ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليونان في 6 آب/أغسطس 2020 بشأن تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وبعد دراسة دقيقة للاتفاق، خلُصت تركيا إلى استنتاج مفاده أنه ينتهك الجرف القاري لتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، على النحو المُعلن للأمم المتحدة في 18 آذار/مارس 2020 (انظر [A/74/757](#))، حيث تم تعيين حدود جزء منه من خلال توقيع مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة الوفاق الوطني - دولة ليبيا بشأن تعيين حدود مناطق الولاية البحرية في البحر الأبيض المتوسط في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والتي صدق عليها كلا البلدين ودخلت حيز النفاذ في وقت لاحق اعتباراً من 8 كانون الأول/ديسمبر 2019.

والموقف التركي بشأن تعيين حدود مناطق الولاية البحرية، تبعاً للسابقة الناشئة عن أحكام شتى صادرة عن هيئات تحكيم دولية، يستند إلى المبادئ القائلة بأنه لا يمكن للجزر أن يكون لها أثر فاصل للامتداد الساحلي؛ وبأنه لا يمكن للجزر الواقعة على الجانب الخطأ من خط الوسط بين برّين أن تنشئ مناطق ولاية بحرية خارج مياهها الإقليمية؛ وبأنه ينبغي أن يؤخذ طول السواحل واتجاهها في الاعتبار عند تعيين حدود مناطق الولاية البحرية.

وترى جمهورية تركيا أن ما سُمي اتفاقاً يتعارض تعارضاً بيّناً مع هذه المبادئ. وإن جمهورية تركيا، استناداً إلى المبادئ المذكورة أعلاه، لا تعترف بالاتفاق المذكور، لأنه ينتهك حقوق تركيا في المنطقة. وتمارس تركيا حقوقاً قانونية وسيادية، بحكم الواقع ومنذ البداية، في شمال الحدود البحرية المزعومة بين



اليونان ومصر. وعلاوة على ذلك، فإن ما سُمي حدودا بحرية يخضع لاتفاق مستقبلي لتعيين الحدود بين البرّين التركي والمصري.

وعليه، فإن جمهورية تركيا تحتج بشدة على توقيع الاتفاق المذكور وتعتبره باطلا ولاغيا. وتود تركيا أن تشدّد على أن ما سُمي اتفاقا يتسم بطابع يحرّمها من حقوقها يجعله غير ملزم لتركيا ولن يؤدي إلى التنازل عن حقوقها الأصلية. وتحفظ جمهورية تركيا بجميع حقوقها في مواصلة ممارسة حقوقها السيادية وولايتها داخل جرفها القاري.

وتكرر تركيا دعوتها المستمرة إلى الحوار من أجل التسوية السلمية للقضايا الراهنة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية تركيا ممتنة تعميم هذه المذكرة الشفوية بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 74 من جدول الأعمال، ونشرها في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وفي العدد المقبل من نشرة قانون البحار.